

اكرهات عندنا وقال احمد لا يريث **قوله** وبسبب اختلاف كافرين
 اى لا يحجب الحرم بسبب اختلاف كافرين اى لا يخاله في اى
 السواد قال كسيد وكثالث اختلاف كافرين فلا يريث
 الكافر من المسلم اجماعا ولا المسلم من الكافر على قوله على
 وزيد بن ثابت وعمامة العمامة رضوان الله تعالى عليهم وكتبه
 ذهب علمنا وكشافنا لقوله عليه السلام لا يتوارث اهل
 ملتين شتى وكثيرا ان يريث لقوله عليه السلام ^{السلام} يعلو
 ولا يعلو ومن العلوان يريث المسلم من الكافر ولا يريث الكافر
 منه واليه ذهب معاذ بن جبل ومعاوية بن ابي سفيان والحسن
 ومحمد بن الحنفية ومحمد بن علي بن الحسين ومسروق والجمهور
 ان المذكور في هذا الحديث نفس الاسلام حتى ان ثبت العلم
 على وجه ولم يثبت على اخر فانه ثبت و يعلو كالولود بين مسلم
 وكافر فانه يحكم باسلام الولد وان المراد العلو بحسب ^{الوجه}
 او بحسب القهر وكيفية ان التصرف في العاقبة للمسلمين واما السلم
 يريث عندنا من المرتد مع انه لو يريث من المسلم فلون ارث المسلم
 فيه يستند الاحال اسلامه ولذلك قال ابو ج انه يريث منه
 ما كسبه في زمان اسلامه ويكون ما كسبه في زمان ردة نيا
 للمسلمين وتوجه على قولهما ان اجمع لو رثته ان المرتد لا يريث
 على ما اعتقد بل يجز على القود الى الاسلام فيعتد حكم الامه
 في حقه لانها ينتفع هو به بل فيما ينتفع به وارثه ثم ان كفا
 يتوارثون فيما بينهم وان اختلفت ملتهم لان الكفر مله واحده كما

ذكره

ذكره المزني في مختصره عن الشافعي وذكره ابو القاسم عن مالك
 ايضاً وقال ابن ابي ليلى لم يورث اليهود وكفارهم يتوارثون فيما بينهم
 ولا توارث بينهما وبين المجوس واستدل بانهما قد اتفقا على
 التوحيد ولا قرار بنسوة موسى وانزال التوراة فهما على مله
 واحده بخلاف المجوس حيث ينكرون التوحيد ويستنون
 الهين يزدان واهر من ولا يعترفون بنبي ولا كتاب منزل
 فم اهل مله اخرى وذهب بعض الفقهاء لعدم توارث بين
 اليهود وكفارهم ايضاً بخلاف اعتقادهم في عيسى عليه السلام
 ولا يجيز فيما اهل ملتين شتى كالمسلمين وكفارهم بخلاف
 اصل الا هو فانهم يعترفون بآله نبياً والكتب ويجلثون في
 تاويل الكتاب وكسنة وذلك لا يوجب اختلاف الملة انتهى
 وقال العفيف في الفوائد المشبهه واما جوابه اى ابو ج في المرتد
 كجوابها فاحتاج الى التصريح وهو ما ذكره في المحيط ان افادها
 باقية مستقر غير موقوفه لانه ليست بحرية فانتقلت الى وراثتها
 وما نسب المرتد فنبي المسلمين لان تفرقة موقوفة له يملك
 الساب كرده فلا ينتقل الى كورثة انتهى وقال في المعدن وقال
 احمد اذا كان للذمي قريب مسلم فمات المسلم ثم اسلم الذمي
 قبل سعة التركة يريث كذا في فتاواه ثم كففر مله واحده وقال
 الشافعي ومالك واحمد لا يريث اليهودي من كفارهم ولا المجوسي
 من واحد منهما لو خلتها **قوله** واختلاف الدار هذا الخي
 حق الكفار لا حق المسلمين حتى لو مات مسلم في دار احب يريثه